وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

# محاضرات في أصول النحو

مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس- تخصص لسانيات عامة

**إعداد الدكتورة: فوزية دندوقة**

السنة الجامعية: 2022/2021

# المحاضرة الأولى: مدخل إلى علم أصول النحو

## 1. مفهوم أصول النحو

أصول النحو مصطلح مركب من لفظتين؛ الأولى: أصول، وهي جمع أصل، ويعني: أساس يُقام عليه أوَّل الشيء ومادّته التي يتكوَّن منها أصْل الموضوع، وفي (لسان العرب) الأصل هو "أَسفل كل شيء" أما في المعجم (الوسيط) فقد جاء أن مُفردة الأصول المُرتبطة بالعُلوم هي مجموعة القواعد التي تُبنى من خلالها الأحكام المُتعلّقة بالعِلم، ، واللفظة الثانية هي النحو التي سبق تعريفها في أكثر من سياق، أمّا في اصطلاح اللّغة فقد قال ابن الأنباري: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"[1].

إذ يشير التعريف إلى أهميّة عِلم أصول النّحو التي تتمثّل في كونه الأساس الذي بُني عليه عِلم النّحو، فقواعد النّحو كانت قد وُضعت بناءً على أسس اعتمدها العُلماء بعد دراستها وتحليلها، ثمّ ساروا عليها وألزموا من بعدهم بها.

## 3. أصول النحو العربي:

لما توافرت للنحو أسباب وضعه، جرد العرب أصولا يقوم عليها وضع القاعدة، وقد ذكر ابن الأنباري هذه الأصول فقال: "أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"[2]، وهذه هي الأدلة الغالبة.

وفيما يلي توضيح مختصر لهذه الأصول:

-**النقل:** هو الكلام الذي ثبتَ قوله عند فصحاء العرب، من قراءات قرآنية وحديث شريف وشعر ونثر، وقد عرفه ابن الأنباري: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة"[3].

- **القياس:** "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[4]، وهو معظم أدلّة النّحو والقواعد الكلّية، والتّعويل عليه في أغلب المسائل النّحويّة، قال ابن الأنباري: "اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق، لأنّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النّحو علم بالمقاييس

المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة"[5].

– **استصحاب الحال:** هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، لأنه من أضعف الأدلة[6]، وهذا يعني إبقاء الحكم على ما كان عليه؛ فلا يلحقه تغيير إلا إذا قام الدليل على تغييره، مثال ذلك: ما ذهب إليه سيبويه في قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[7]، إلى أن (لعل) على بابها من الترجي، فيكون المعنى: اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم؛ حيث أبقى سيبويه (لعل) على معناها الأصلي لعدم دليل على غيره.

وكقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًّا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها لشبه بالاسم، ولا دليل يدلُّ على وجود الشبه، فكان باقيًا على الأصل في البنا[8]، وكالنون في "ينبغي" و"ينبري"، فنحاة العربية عندما دونوا اللغة كانوا قد سمعوا النون في كل كلمة من هذه الكلمات ميما، لكنهم لم يكتبوها كذلك، بل التزموا بأصل وضعها (صيغة انفعل)، لعدم وجود دليل يدل على غير ذلك.

– **الإجماع:** وهذا الدليل عند ابن جني هو ثالث أدلة النحو بعد النقل والقياس. وهو أن يجمع أهل العربية وعلى رأسهم علماء البصرة والكوفة على أنّ علّة هذا الحكم كذا، شرط أن لا يخل إجماعهم بسماع أو قياس، كإجماعهم على علّة تقدير الحركات، وهي التعذّر في المقصور، والاستثقال في المنقوص: ومناسبة الحركة في المتصل بياء النسبة.

إضافة إلى ما ذكرنا هناك بعض الأصول النّحويّة التي اختلف الأصوليون فيها بمسمى أصول النحو غير الغالبة، فمنهم من يرى ضرورة إلحاقها بالأصول الغالبة، وهذا ما فعله الإمام ابن الأنباريّ الذي ألحق كل من الاستدلال بالأولى، والنّظير، والعِلّة، والاستحسان، والعكس وغيرها بالاستدلال بالقياس، وتكمن أهميّة الأدلّة الأصوليّة غير الغالبة في عدم إلمام الأدلّة الغالبة بالمطلوب دائماً، حيث يتمّ الرّجوع إليها في حالة عدم القدرة على إيجاد القاعدة اللّغويّة أو ضبطها. وهي كثيرة منها: الاستحسان. الاستدلال بالعكس. الاستدلال ببيان العِلّة. عدم النظير...

**العلاقة بين أصول النّحو وعِلم النّحو:**

تتضح العلاقة بين العِلمين بمعرفة موضوع كلّ علم، فعِلم أصول النّحو هو العِلم الذي يبحث في الأدلّة النّحويّة الأساسيّة لاستخراج الأحكام والقواعد الفرعيّة لعلم النّحو، كالسماع والقياس، أمّا عِلم النّحو فهو "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة"، ولا يتحقق ذلك إلا بمعرفة القواعد المستنبطة اعتمادا على أدلة النحو وأصوله.

ومن هنا يتبين أن عِلم أصول النّحو مهم جدا لعِلم النّحو، لأن أدلته هي أساس وضع القواعد والأحكام. وهو ما جعل العلمين يظهران بشكل متزامن، يقول فاضل السّامرائيّ بهذا الخصوص أنّ عِلم أصول النّحو قديم حاله حال عِلم النّحو، ويُعلِّل علاقة وجودهما معاً بأنّ التأسيس لقواعد النّحو، كان لا بُدّ له من أصول يلتزم بها، فوضعت الأصول ليستدل بها في وضع القواعد.

# المحاضرة الثانية: موقف العلماء من المدونة اللغوية – قديما

## 1. تعريف المدونة اللغوية:

لعل أبسط تعريف للمدونة اللغوية هو: مجموعة من النصوص اللغوية الشفوية أو المكتوبة الموثقة، ومن الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم المدونات وتقويمها ما يلي:

– الحجم: كي تلبي شروط الدراسة، ومتطلبات البحث يجب أن تكون المدونة كبيرة الحجم لتتوفر على أكبر عدد من النماذج التي تمثل الكل.

– الشمول: ويعني ذلك أن تشتمل المدونة على نصوص تمثل استعمالات اللغة المختلفة (الشفوية والمكتوبة)[9].

## 2. تعريف المدونة اللغوية المسموعة:

السماع لغة هو حس الأذن، وتدور معانيه اللغوية حول النسبة إلى المسموع، والإصغاء، والإنصات[10].

وهو اصطلاحًا " الكلام العربي الفصيح المنقول، النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولَّدين وغيرهم، وما جاء شاذًا، فالسماع يقال له أيضًا النقل"[11]

كما قال السيوطي: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ"[12].

وعن أهمية السماع عند علماء العربية يقول ابن جني: "واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت فيه إلى ما هم فيه."[13]، وفي هذا القول دليل على أن المسموع يمثل المدونة اللغوية الأصيلة، بل المدونة الكاملة الدقيقة التي ينطلق منها علماء النحو في عملية التأصيل.

## 3. شروط مدونة السماع:

يلاحظ من تعريف الأنباري أنَّه يشترط في النص المنقول توافر الأمور الآتية:

- العربية؛ فلا بدَّ أن يكون الكلام عربيًّا.
- الفصاحة.
- صحة النقل[14].
- أن يكون المنقول خارجًا عن حدِّ القلة إلى حد الكثرة، أي: أن يكون مطردًا، فإذا كان قليلاً فلا يُعَدُّ نقلاً، والملاحظ أن السيوطي في تعريفه لم يشترط الاطراد في الكلام العربي الذي يمكن عده من السماع، فكان تعريفه أكثر دقة وشمولاً من تعريف الأنباري؛ لأنَّ (كل ما صح عن العرب أو ورد في كتاب الله وسنة رسوله، هو لا شك من السماع، سواء أكان مطردًا أم شاذًّا، وتجب روايته ونقله.

**4. مصطلحات متحاقلة مع السماع:**

يتّسعُ مفهومُ السماع إلى مصطلحاتٍ أخرى تقترب منه كثيرا، كالرواية والنقل، فالرواية هي مسموعات كلّ جيلٍ من العلماء ومرويّاتهم. وأمّا النقل فهو الوسيلة التي وصلت بها اللغة (المرويّات والمسموعات ) إلى النحاة واللغويّين لدراستها[14]

وهناك من الباحثين من يفرق بين النَّقل والسماع؛ فقد جعل "تمام حسان" السماع أعمَّ وأشمل من النقل؛ إذ قال: "لأنَّه رُبَّما اشتمل على الرواية وهي النقل، وعلى مشافهة الأعراب، وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة"[15].

وقد جعل آخرون النقل أعم وأشمل من السماع، لأنه يشمل السماع بشكل مباشر من الأعراب، ويشمل الرواية عنهم، أي السماع بشكل غير المباشر، يقول محمود نحلة: "فالنقل أعمُّ بهذا المعنى وأشمل؛ إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر"[16].

**5. مصادر المدونة المسموعة**

**أ. الاحتجاج بالقرآن الكريم:**

كان سيبويه إمام نحاة العربية يقول إن القراءة سنة لا تخالف، فلم يخطئ قارئا، ولم يرد قراءة. وكان كثير من النحاة يفاضل بين القراءات كالأخفش الذي عرف أنه يفضل قراءة على قراءة أخرى لموافقتها للقواعد النحوية ومجاراتها للقياس. وقد أجمعوا على الاحتجاج بالقراءات القرآنية جميعها باعتبارها دليلا نقليا على قياس القواعد النحوية واطرادها. وما خالف قواعدهم من قراءات حفظوه ولم يقيسوا عليه.

وقد رفض ابن حزم الاعتماد على القراءات القرآنية الشاذة لتأويل أي القرآن تأويلا يبعده عن مقاصده التي يظهرها النص القرآني، فيقول ":إنّ من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه منهجا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها"[17].

**ب. الاحتجاج بالحديث الشريف:**

مر بنا تفصيل القول في هذا الشأن، ولكن لا بأس أن نذكر أن نحاة العربية تركوا الاحتجاج بالحديث لأنه مروي بالمعنى، ويذكر أن سيبويه احتج بخمسة أحاديث دون ذكر سندها. وهذا قليل جدا بالمقارنة مع عدد الأحاديث النبوية الشريفة، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن ترتيب نصوص الاحتجاج كان ترتيبا نظريا، أما عمليا فلم يكن الحديث في الحقيقة ثانيا بل كان آخر نصوص الاحتجاج رتبة.

**ج. الاحتجاج بكلام العرب:**

حدد نحاة العربية القبائل التي يحتج بشعرها وهو موضوع سبق التفصيل فيه، وقد كان هذا التحديد مبنيا على معيارين مهمين هما:

- المعيار الأوّل: مدى توغل هذه القبائل في البداوة .
- المعيار الثاني: مدى الابتعاد عن الاختلاط بالأعاجم.

وقسموا الشعراء إلى أربع طبقات:

- الطبقة الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين وهم الذين لم يدركوا الإسلام .
- الطبقة الثانية: طبقة الشعراء المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام .
- الطبقة الثالثة: طبقة الشعراء الإسلاميين، الذين عاشوا عهد البعثة والعهد الأموي.
- الطبقة الرابعة: طبقة الشعراء المحدثين المولدين، كبشار بن برد.

وقد أجمع علماء اللغة على الاحتجاج بشعر الطبقة الأولى والطبقة الثانية، لثقتهم في فصاحة أهلها، واختلفوا في الثالثة، كما اتفقوا على عدم حجية الطبقة الرابعة، فلا ينظر إلى شعر شعرائها في البناء والتأسيس مطلقا، ولا يستشهد به إلا على سبيل الاستئناس.

# المحاضرة الثالثة: موقف العلماء من المدونة اللغوية – حديثا

## 1. تمهيد:

عرفنا أن نصوص المدونة اللغوية هي القراءات والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره، وسنتعرف في هذه المحاضرة على موقف المحدثين من هذه النصوص، أو بالأحرى موقفهم من احتجاج القدامى بها.

وقد سبق التعرض لاحتجاج القدامى وموقفهم من مدونة السماع؛ حيث كان موقفا نظريا لا عمليا، فهم قولا يؤكدون أن القراءة سنة لا تخالف، أما عملا فإنهم يفضلون عليها كلام العرب وخاصة شعرهم، ولا يحتجون بها إلا إذا وافقت أقيستهم، كما أنهم تركوا الاحتجاج بالحديث وهو موقف أغلب البصريين وكثير من الكوفيين، لأن الأحاديث مروية بالمعنى لا باللفظ كما يزعمون. وما جعلهم يتخذون هذا الموقف هو ميلهم الشديد لرواية الشعر والاستشهاد به.

أما المحدثون فقد نظروا في نصوص الاحتجاج فكانت لهم وجهة نظر خاصة جعلوا بها موقف القدامى في ميزان النقد، فهذا إبراهيم أنيس يعتبر ما فعله نحاتنا الأوائل مع اللغة العربية دكتاتورية[18]؛ فهم يفرضون قواعدهم على النصوص بدل وصف الوقائع اللغوية، لهذا نجد فئة كبيرة من المحدثين تفضل مذهب الكوفيين الذين توسعوا في السماع فلم يهدروا كثيرا من لغات العرب كما فعل نحاة البصرة، الذين نظروا إلى الفصحى دون صور استعمالها وهذا ما يرفضه الدرس اللساني الحديث.

## 2. موقف المحدثين من القراءات:

يتفق علماء العربية المحدثون على قداسة هذه المدونة، ويؤكدون حجيتها، وأفضليتها على نصوص الاحتجاج الأخرى، وقد عابوا على من سبقهم العزوف عنها، كإبراهيم السامرائي الذي يقول: "نشأت علوم العربية للعناية بلغة القرآن إلا أن النحاة سرعان ما عزفوا عنها ولم يفيدوا منها الفائدة اللازمة"[19].

وسعيد الأفغاني الذي يقول: "فالحق أن موقف النحاة من النصوص العربية حين وضعهم القواعد فيه خلل واضطراب من الناحية المنهجية... والمنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة النظر في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير، أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق"[20].

**3. موقف المحدثين من الحديث الشريف**

يرى محمد عيد أن النحاة الأوائل حين إعراضهم عن الاستشهاد بالحديث قد أضاعوا ثروة عظيمة من النصوص الموثوق بفصاحتها، وما كان عليهم فعل ذلك، وعلى المحدثين تصحيح ما وقعوا فيه من رهبة مفتعلة[21].

ويقول سعيد الأفغاني بهذا الصدد: "وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرا ولا أفعل في النفس ولا أصح لفظا ولا أقوم معنى؛ ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي، لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية..."[22].

**4. موقف المحدثين من الاحتجاج بكلام العرب:**

يرى المحدثون أن منهج علماء العربية القدامى قد اصطبغ بصبغة ذهنية منطقية جعلتهم يخضعون النص للقاعدة، ويعتمدون مبدأ المفاضلة بين اللغات، وهو ما يتنافى مع مناهج الدرس الحديث. وقد كان اهتمامهم الواسع برواية الشعر سببا في توحيد منهجهم كما يرى تمام حسان؛ لأنه يمثل اللغة الأدبية التي يقل تشعبها مقارنة بلغة التخاطب اليومي البعيد كل البعد عن الاطراد والاستمرار[23].

أما المخزومي فقد رأى أن اعتماد النحاة الأوائل على لغة الشعر أمر أدى إلى اضطرابهم في بعض أحكامهم[24].

# المحاضرة الرابعة: علاقة أصول النحو بأصول الفقه

سنبحث في هذه المحاضرة عن علاقة أصول النحو بأصول الفقه، أو عن أثر أحدهما في الآخر ولا شك أن المؤثر هو علم أصول الفقه الذي كان ظهوره متقدما على نشأة أصول النحو، والدليل على ذلك أن كل مؤلفات هذا العلم قد ألفت بعد زمن الأئمة الأربعة الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده[25] . ويؤكد ابن الأنباري أنه بين علم أصول النحو وأصول الفقه، من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول[26]. وفيما يلي بيان هذه المناسبة وتفصيلها:

**1. تعريف العلمين:**

يعرف أصول الفقه بأنه العلم الذي يبحث في الأدلة الكلية وما تدل عليه من أحكام، أما أصول النحو: فهو علم يبحث في أدلة النحو الكلية وكيفية الاستدلال بها، ويعرفه ابن الأنباري كما مر بنا بأنه العلم الذي يبحث في أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله.

يتضح مما سبق أن كلا من العلمين يبحث في الأدلة الكلية التي تستفيد منها علوم أخرى هي الفقه والنحو، لتعنى بالفروع والفصول.

**2. أدلة العلمين**

أصول النحو هي: السماع والقياس والاستصحاب والإجماع والاستحسان وغيرها من الأدلة غير الغالبة.

وأصول الفقه هي:

- الكتاب والسنة؛ وهما دليلان نقليان، وعليهما بني الدين كله.
- الإجماع والقياس، وهما دليلان عقليان، يعتمدان اجتماع جمهور العلماء.

إضافة إلى الاستحسان والاستصحاب وغيرهما.

والأدلة الأربعة الأولى متفق عليها وهي مجموعة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[27].

وعلى هذا تكون أدلة النحو متقاربة بشكل كبير مع أدلة الفقه، بل هي أدلة متماثلة، فما أتفق عليه الأصوليون بدليل الآية الكريمة (الكتاب والسنة والإجماع والقياس) يمثل عند النحويين الأدلة النحوية الغالبة (السماع والقياس والإجماع). وما استنار به جمهور الأصوليين في استدلالاتهم كالاستحسان مثلا يمثل عند نحاة العربية الأدلة النحوية غير الغالبة.

### 3. مواضع الاتفاق بين العلمين

كان علم أصول النحو للنحو بمثابة علم أصول الفقه للفقه، فقد اقتدى علماء العربية بعلماء الشريعة في وضع أسس النحو ووضع مصطلحاته، وفي ترتيبه وتنسيقه[28]، ويؤكد سعيد الأفغاني التشابه في الأسس قائلا: "كان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع كما بنى الفقهاء أحكامهم على السماع والقياس والإجماع، وذلك أثر من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة"[29]

كما يقر ابن الأنباري بتأثره بمناهج الفقهاء في تأليفه لكتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، فيقول: "إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية – عمر الله مبانيها – سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة"[30].

وتظهر الصلة بين العلمين في المصطلحات؛ حيث إن كثيرا من مصطلحات النحو وأصوله مأخوذة عن مصطلحات الفقه وأصوله، ومنها: القياس، العلة، الحكم، استصحاب الحال، الإجماع، الاستنباط، النسخ...

كما تظهر هذه الصلة في حاجة الأصولي والفقيه لقواعد النحو، فالعالِم بأصول الفقه وجب أن يكون مُلمّاً بقواعد اللّغة العربيّة، وقد أكّد الإمام ابن حزم ذلك بقوله: "لا بُدّ للفقيه أن يكون نحويّاً لغويّاً، وإلّا فهو ناقص"[31].